المجموعة السابعة

باسم السلام . .

تبنى إسرائيل ترسانتها الذرية

مقلاع داود النيوترونى

نشرت «صنداى تايمز» اللندنية يوم ٢٦ إبريل ٢٠٠٠م تحقيقًا داخليّا ركز على أن إسرائيل إذا اضطرتها الظروف لإخلاء هضبة الجولان السورية فستلجأ إلى تلغيم عدة كيلومترات من أراضيها بقنابل نيوترونية (تكتيكية) من نوع خاص لإعاقة أى تحرك للقوات المسلحة السورية الراكبة وذلك ضمن خطتها السرية لتوفير أقصى درجات الأمن لحدودها وسكانها القريبين من هذه المرتفعات!

يدور التحقيق الذى شارك فى إعداده الصحفيان ماثيو كامبل من واشنطن وأوزى ماهنايمى من چنيف حول الخطة التى أعدتها أجهزة الأمن الإسرائيلية باسم «مقلاع داود» وأقرتها مؤخراً حكومة باراك لوقف أى تقدم مفاجئ فى المستقبل القريب أو البعيد للآليات السورية من أى نوع. وتقوم هذه الخطة على زرع عدد من القنابل النيوترونية فى مواقع تم تحديدها بعد دراسات متعمقة من شأنها أن توقف فى الحال التقدم العسكرى السورى فور مرور مركباته فوق هذه المواقع حيث سينبعث منها إشعاعات نووية قادرة فى كل الأحوال على اختراق الدبابات والمجنزرات والمركبات الأخرى وتدمير العناصر البشرية الموجودة داخلها فى لحظات، بالإضافة إلى تلويث المنطقة المحيطة بالموقع بالإشعاع الذرى القاتل.

قد يرى البعض أن التحقيق الصحفى «نوع من التسريب المعلوماتى» المقصود إذا ربطناه بالقمة السورية الأمريكية التى عُقدت بچنيف فى اليوم نفسه، وبذلك يكون بمثابة رسالة تهديد مفتوحة للقيادة السورية لكيلا تنسى الإمكانات النووية لإسرائيل وهى تناقش مع الرئيس الأمريكى تفاصيل خطوات السلام بين الطرفين. وقد يرى آخرون أن الرسالة تحمل فى طياتها مكونات استعداد إسرائيلى بالانسحاب من هضبة

الجولان مقابل ثمن مادى ساومت عليه الإدارة الأمريكية وثمن معنوى تحاول حكومة باراك فرضه بالقوة على دمشق حيث إن الرضا به سيصيب حرية حركتها فوق تراب الهضبة بالشلل.

وهناك من سيسارع إلى نفى ما جاء فى هذا التحقيق جملة وتفصيلا فى ضوء الأقوال الصحيحة التى تقول إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يحد من قدراتها على استعماله؛ لأن آثاره المدمرة لن تستثنى سكانها مما لا بد أن يصيبهم، وهذا صحيح إذا لم نأخذ فى اعتبارنا أن إسرائيل تملك أيضًا مقومات توفير الحماية لأبنائها ضد هذه المخاطر بشتى الوسائل التى حصلت عليها مجانًا خلال فترة حرب الخليج الثانية. وبالرغم من ذلك نقول إن هذه الأساليب الحمائية لا توفر الوقاية لأى شعب بنسبة ١٠٠٪ ولكنها تدعم من مقومات القرار السياسى أو العسكرى الذى يحتاجه لاستعمال هذه الأسلحة اللا إنسانية.

التحقيق ليس عاريًا تمامًا من الصحة وتوقيته مقصود من قريب ومن بعيد، وبالتالى يجب أن يوضع فى موضعه الصحيح من حيث الرؤية الإستراتيجية العربية لمستقبل الصراع مع إسرائيل وسوريا عربيًا، وإذا كانت سوريا متمسكة إلى النهاية بثوابتها فى التفاوض من أجل تحرير هضبة الجولان العربية فيجب أن تلقى كل دعم تحتاج إليه فى مواجهة الاستعداد الإسرائيلى لاستخدام الأسلحة النووية لتوفير الحماية والأمن لشعبها من دون أن يدخل ذلك فى نطاق تضخيم الذات الإسرائيلية وجلد الذات العربية.

جريدة الزمان اليومية ـ ١/ ٤/ ٢٠٠٠م

السلام والتفوق العسكرى

معادلتان مترابطتان فى السياسة الإسرائيلية

قال وزير الدفاع الأمريكى وليم كوهن يوم ٣ إبريل ٢٠٠٠م فى بداية المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقده مع رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك بعد انتهاء مباحثاتهما فى تل أبيب . . «جئت لمواصلة المحادثات الجارية بشأن سبل تمكين إسرائيل من الإبقاء على التفوق النوعى لقدراتها العسكرية من أجل ضمان أمنها وسلامة شعبها»! وهذه المقولة تتفق جملة وتفصيلا مع المفهوم الذى تحرص إسرائيل على التركيز عليه كلما سنحت الفرصة (داخليّا وخارجيّا) حيث تصر على الربط بشكل مباشر بين إمكانيات تحقيق السلام وضمانات التفوق النوعى العسكرى لها فى كل المجالات التقليدية وغير التقليدية . . وليس ذلك بجديد .

من بين النتائج التى دشنت مؤتمر مدريد للسلام الذى عقد فى خريف عام ٩١ الدعوة إلى بدء مفاوضات متعددة الأطراف عبر عدة لجان كان من بينها لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى التى بدأت عملها فى يناير عام ٩٢ ولكنها توقفت بعد ذلك بثلاث سنوات، ثم استؤنفت فى يناير ٢٠٠٠م لتتوقف مرة ثانية!

منذ الجلسة الأولى لهذه اللجنة بذلت إسرائيل جهدًا مضاعفًا لقصر المشاركة فيها على الدول الإقليمية فى المنطقة فقط، لكن المساعى العربية المشتركة تمكنت من ضم وفد فلسطينى إليها بدءًا من اجتماعها الثالث فى مايو ٩٣ . وعلى الجانب الآخر قادت الدبلوماسية المصرية تيارًا يسعى لوضع ملف السلاح النووى الإسرائيلى على جدول أعمال اللجنة ولكن هذه الأخيرة أبطلت فعليات هذا التيار باقتراحها سلسلة من الإجراءات تتمثل فى :

ـ التباحث حول توفير عوامل بناء الثقة بين الأطراف .

ـ الإبلاغ المسبق عن المناورات المشتركة لتفادى أى صدام محتمل .

ـ إقامة خطوط اتصال ساخنة للتداول حول القضايا الشائكة .

ـ وضع آليات لتدارك بوادر الأزمة قبل تفاقمها .

من هذا يتضح أن الموقف الإسرائيلى من مبادئ لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى يختلف تمامًا عن التوجهات العربية من جميع الزوايا ؛ لأنه يركز على :

١ ـ عدم الربط بين السلام والسعى لإبرام اتفاقيات معها تحد من مُستويات التسليح المطلوبة لأمنها ، إلا بعد توفر القدر الأكبر من ثقتها فى الأنظمة العربية وتفاعلها مع متطلبات السلام .

٢ ـ حتمية وضع قيود على قدرات الدول العربية التسليحية لضمان عدم توافر الإمكانيات لديها لشن هجوم فى المستقبل على الشعب الإسرائيلى وبنيته الأساسية .

٣ ـ وضع حد لسباق التسلح لدى دول الجوار خاصة فيما يتعلق بالأسلحة غير التقليدية وعلى أنظمة الردع المتطورة ، حتى لا تُشكل فى المستقبل مصدر تهديد لأمن إسرائيل وشعبها .

فى ظل معطيات هذا الموقف العنصرى دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اتخاذ موقف سلبى إزاء أى طرح عربى يطالبها إقليميّا أو عالميّا بأن تنضم إلى لائحة الدول التى تعمل على ضبط التسلح فى المنطقة تمهيدًا لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار ، ولم تكتف بذلك بل طرحت فى المقابل مفهومها الذى يربط بين إمكانيات تحقيق السلام من ناحية وتفوقها النوعى على المستوى العسكرى من ناحية أخرى . وطبقت هذا المفهوم عمليّا عندما أعلنت عن استعدادها للانسحاب من هضبة الجولان السورية مقابل مجموعة من الاشتراطات كان من بينها التقدم إلى الإدارة الأمريكية بقائمة موسعة باحتياجاتها العسكرية شملت حتى الآن :

أ ـ مجموعة من الأنظمة التسليحية الفائقة التقنية .

ب ـ طائرات مقاتلة من طراز إف ١٦ وإف ٢٢ ذات القدرات القتالية الخاصة .

ج ـ طائرات تجسس ورقابة متطورة بعيدة المدى.

د ـ صواريخ توم هوك ذات التوجيه الإلكترونى البالغة الدقة فى إصابة الأهداف.

هـ ـ محطات لاستقبال المعلومات العسكرية الخاصة بدول الجوار القريبة والبعيدة عبر الأقمار الصناعية مباشرة من دون الحاجة إلى أقنية وزارة الدفاع الأمريكية.

ليس هذا فقط وإنما دخلت فى مفاوضات مكثفة مع حكومة تركيا بمباركة الإدارة الأمريكية وبتزكية من الپنتاجون لتوسيع مجالات التحالف العسكرى القائم بين البلدين لكى يشتمل إلى جانب المجالات الجوية والبحرية والبرية والاستخباراتية، على حق إسرائيل فى استخدام القواعد العسكرية التركية لإطلاق طائراتها المقاتلة مما يحقق لها أكبر قدر من حرية الحركة والاستثمار النوعى لقدراتها الهجومية خاصة فيما يتعلق بصاروخ حيتس (أرض / جو) الذى حولت طبيعته الدفاعية إلى هجومية بتعاون مباشر مع الأجهزة العسكرية الأمريكية.

بعد توقف دام حوالى خمس سنوات اجتمعت الدول المشاركة فى لجنة الحد من التسلح بموسكو، ولكنهم بعد عدة ساعات فقط أنهوا جولتهم من دون اتفاق على موعد لقائهم التالى؛ لأنهم ـ وفق بيانهم الذى بعثوا بصورة منه إلى العاصمتين الأمريكية والروسية ـ «يحتاجون إلى مزيد من المشاورات الخاصة»، أما الحقيقة وراء ذلك فترتبط بإصرار الوفد المصرى على الربط بين مواصلة الاجتماع وبين حتمية طرح مسألة التسلح النووى الإسرائيلى للبحث.

نعتقد أن هذه النقطة سوف تكون مثار خلاف حاد بين القاهرة وتل أبيب فى المرحلة القادمة خاصة فى ضوء التأييد المصرى الواضح لاحتياجات الموقف الفلسطينى من ناحية ولمتطلبات المسار السورى / اللبنانى من ناحية ثانية. وهذا الموقف لا يرتكز فقط على الدعم العربى ولكنه يستمد قوته أيضًا من قرارات الشرعية الدولية التى تطالب إسرائيل بالامتثال لدواعى وضع برنامجها ونشاطها النووى تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المشاركة فى خطط تحويل بلدان الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار.

الإصرار الإسرائيلى على التفوق العسكرى النووى كشرط مسبق لإزالة العقبات التى تضعها عمداً أمام مسار السلام فى الشرق الأوسط ليس له إلا معنى واحد هو

«التفرد فى ممارسة كافة أنواع العنصرية وأساليب الهيمنة بغرض فرض الإرادة الفوقية على الدول والشعوب العربية» عن طريق تعزيز القدرات العسكرية غير التقليدية وتكوين التحالفات الإقليمية.

وهذه السياسة لا تحقق سلامًا ولا يترتب عليها استقرار..

بل يمكن القول كما يرى غالبية المحللين السياسيين والعسكريين إنها تقود المنطقة كلها إلى حالة الحرب التى عانت منها لسنوات طويلة ولم تبرأ منها بعد حتى فى ظل السلام الكاذب الذى تدعيه إسرائيل مع بعض من الدول العربية.

لهذا السبب تُسارع الحكومات الإسرائيلية إلى شن الهجمات تلو الهجمات على أى نظام عربى خاصة فى كل مرة يسعى فيها إلى تحديث قواته العسكرية وتطوير أدائها وتزويدها بالأنظمة التسليحية التى تواكب العصر ومتطلباته التقنية، ليقينها أن مثل هذه الخطوات تقلل إلى حد كبير من محاولاتها الرامية إلى إحداث خلل فى موازين القوى العسكرية والإستراتيچية يؤدى إلى تفردها بالقمة على مستوى الدول الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وما حولها ونعنى بذلك تركيا وإيران وباكستان.

جريدة الزمان اليومية ـ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٠م

اسألوا أمريكا عن قدرات إسرائيل النووية . .

لم تسفر زيارة الدكتور البرادعى لإسرائيل عما كان يحلم به البعض . . ولن تسفر أية زيارات قادمة للرجل أو لأى مدير غيره لوكالة الطاقة الذرية عن شىء فيما يتعلق بترسانة إسرائيل النووية ، لسبب جوهرى هو أن ازدواجية المعايير التى تتبناها الإدارات الأمريكية المتتابعة والتى تريد لهذه الوكالة أن تتدخل لإبطال حتى محاولات العدد الضئيل من الدول العربية والإسلامية المتواضعة للحصول على إمكانات ذرية للاستخدامات السلمية ، تصر على استبعاد إسرائيل من المساءلة أيّا كان نوعها ! ! .

تعهد واشنطن الذى بذلته إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩م بعدم الضغط على إسرائيل لأجل دفعها للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ما زال سارى المفعول حتى يومنا هذا ، فى مقابله يتصاعد موقف واشنطن تجاه الدول «المارقة» من مجرد الحصار إلى التهديد بضرب منشآتها النووية . . التعهد الأمريكى يوفر أقصى درجات الحماية لحكومات إسرائيل التى صدر ضدها منذ عام ١٩٨٧م وحتى عام ٢٠٠٣م ١٣ قراراً من جانب الجمعية ينص كل منها على «ضرورة توقيعها على تلك المعاهدة» .

إسرائيل وأمريكا تسيران فى خط واحد يتعمد إضفاء حالة شرعية على الموقف الملتبس لكل منهما حيال امتلاك الأولى لترسانة نووية تضعها وفق الملحق الذى نشرته صحيفة لوموند الفرنسية فى أواخر الشهر الماضى فى المرتبة الخامسة على مستوى العالم ، وتَعهُّد الثانية بحماية هذه الترسانة ومنع الاقتراب منها إقليميّا وعالميّا . . وفق مقتضيات حالة الالتباس هذه ! ! . إسرائيل لا تنكر ولا تعترف بامتلاكها للسلاح

النووى وعلى المتضرر أن «يخبط دماغه فى الحيط»، وأمريكا على استعداد لأن تستخدم هراواتها لضرب دماغ كل من تسول له نفسه أن يسعى لامتلاك واحد على مائة من القدرة النووية الإسرائيلية التى يقال إنها بلغت حوالى مائتى رأس بالإضافة إلى منصات إطلاقها الجوية والأرضية.

ليس من مصلحة إسرائيل أن تصبح عضواً فى النادى الذرى.. وليس من مصلحتها أن تصبح منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة الذرية.. وليس من مصلحتها أن يتحقق توازن رعب بينها وبين جيرانها الأقربين أو الأبعدين، لذلك بدأت تخطط للخروج بالتدريج من حالة التعتيم التى انتهجتها منذ عام ١٩٥٧م فور انضمامها لوكالة الطاقة الذرية لكى تضع المنطقة أمام تحدى الأمر الواقع، التى تظن أنه يتوجها زعيمة لمنطقة الشرق الأوسط الكبير وفق التصنيف الذى صكه الرئيس الأمريكى منذ بضعة أشهر خاصة وأنه «ليس لديها ما تخجل منه» على حد قول الكاتب الصحفى الون بن فى صحيفة هاآرتس أوائل شهر يولية ٢٠٠٤م.

بعد أن أصبحت إسرائيل فوق الجميع بامتناعها ـ وهى التى تملك الترسانة النووية التى تتحدث عنها دول العالم والإعلام الدولى ـ عن التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فى حين وقعت عليها الدول العربية والإسلامية التى لا تملك على الأقل مثل هذه الترسانة، لم يعد هناك ما يدعو إلى سياسة الغموض (Ambiguity) فقد عرف كل طرف فى المنطقة حدوده وقدراته بعد أن أصبحت أمريكا جاراً لكل من تسول له نفسه أن يتخطى الخطوط الحمراء، وبعد أن أصبح تدمير المنشآت الذرية حتى لو كانت للأغراض السلمية قابلاً للتنفيذ بالتعاون بين الحليفين تل أبيب وواشنطن.

أصبحت إسرائيل فوق الجميع؛ لأنها لم تلزم نفسها بشىء وتمكنت فى الوقت نفسه من الحصول على كل شىء بشتى الوسائل.. والعالم كله لا يملك حيالها أى شىء لأن واشنطن تمنع أى يد شرعية أو قانونية أن تمتد إليها، وأصبحت الدول العربية والإسلامية مكبلة بما وقعت عليه من تعهدات واشتراطات وضمانات لم توفر لها حتى الأمن الداخلى.. والعالم كله لا يستطيع أن يقف إلى جوارها دفاعًا عن حقها فى الدفاع عن نفسها؛ لأن واشنطن تمنع صدور أى قرار دولى أو إقليمى فيه شبهة إدانة لإسرائيل من أن يرى النور.

إسرائيل التى أصبحت فوق الجميع تعلم كيف تستخدم ترسانتها النووية وفق اشتراطات الدبلوماسية وكيف تهدد باستخدامها قتاليّا لتحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية وفق إفرازات السلام الذى لم تعشه المنطقة وفى ضوء سيولة النظام العالمى الذى لم يتشكل بعد، وكلا الأمرين ترعاهما واشنطن بكامل قواها السياسية والعسكرية طالما أنهما يحققان لها المزيد من الهيمنة . . إسرائيل تعرف كيف تستفيد سلميّا وعسكريّا من تراجع الشرعية، ألم تضرب الشعب الفلسطينى فى مقتل على امتداد الأربع سنوات الماضية دون أن تقدر عليها الشرعية الدولية التى أصبحت تخضع لإرادة واشنطن؟ ألم تمنع دول الجوار التى وقعت معها على اتفاقات سلام من أن تمتلك أسلحة نووية وكيميائية وجرثومية، وعمدت إلى اتهام كل من يرفض ـ حتى بالقول فقط ـ سياساتها العنصرية وسفكها للدماء وإصرارها على مواصلة احتلال الأرض بمحاولة امتلاكها خفية أملاً فى وضعه تحت الرقابة الأمريكية وفق قوانين يصدرها الكونجرس .

إسرائيل هذه ستخفف بالتدريج من سياسات التعتيم التى كانت تفرضها على ترسانتها النووية، فماذا فعل العالم حيال كل من الهند وباكستان اللتين أعلنتا على الملأ إجراءهما أكثر من تجربة نووية؟ لم يفعل أى شىء لأنهما مثلها لم تُوقعا على معاهدة منع نشر الأسلحة النووية . . تتميز إسرائيل عن الدولتين الآسيويتين بأنها لن تخضع يوما للضغط الأمريكى الذى تعرضتا له إبان اشتعال الموقف الحدودى بينهما بسبب مشكلة إقليم كشمير المتنازع عليه .

وإذا كنا نعترف بأن الموقف الإسرائيلى يحظى بمزيد من التأييد والمساندة؛ لأن واشنطن ما زالت مقتنعة كما كانت منذ أكثر من أربعين عامًا بأن امتلاك تل أبيب للسلاح الذرى سيوقف إلى حد كبير المخططات العربية التى تعمل على تدمير مقوماتها وإفناء شعبها والقضاء على الديمقراطية الوحيدة التى تمثلها فى المنطقة . . فعلينا أن نقتنع بأن أجواء التغيير المتلاحق التى تعصف بالشرق الأوسط تساهم فى رفع الستار عن حالة لا أخلاقية تنفرد بها إسرائيل على مستوى العالم تعكس : عدم قدرة أى طرف على التعرض لها والاستعداد لإعفائها من كل مسئولية والتخطيط لإطلاق يدها فى كل مكان!! .

جريدة الوفد اليومية وصحيفة إيلاف الإلكترونية ـ ٢١، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٤م

سيناريو لن يرى النور..
أمريكا تستجيب لمطالب عربية
وترفض صفقة أسلحة لإسرائيل!!

سعت الحكومة الأردنية منذ فترة لتحديث قواتها المسلحة بشراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة جرعات التدريب الخاصة بوحداتها تماشيًا مع المتطلبات التى تمثلها الظروف الإقليمية والعالمية على وجه التحديد. وكان من بين المطالب التى تبادل الطرفان حولها الرأى إمكانية تسليح الجيش الأردنى بصواريخ (أرض/ أرض) من نوع «إمرام» متوسطة المدى. وبعد عدة جلسات تفاوضية وافق الجانب الأمريكى على وجهة النظر الأردنية واقتنع المختصون أن هذه الصواريخ لا تمثل خطرًا على إسرائيل كما لا تمثل خطرًا على قوات التحالف التى تتمركز فى العراق. ولما قاربت واشنطن وعمان على وضع الاتفاق فى شكله النهائى خاصة بعد أن مر عبر بوتقة وزارة الدفاع واللجان المتخصصة على مستوى مجلسى النواب والشيوخ، نشطت جماعات الضغط اليهودية الأمريكية مطالبة الكونجرس برفض الصفقة لما يمثله «امتلاك الأردن لهذه النوعية من الصواريخ» من تهديد مباشر عليها سواء استخدمتها القوات الأردنية أو أعطتها للقوات المسلحة المصرية أو حصلت عليها المقاومة الفلسطينية بشكل أو بآخر!!.

ليست المرة الأولى التى تقف فيها جماعات الضغط اليهودية الأمريكية فى طريق استكمال صفقات بيع أسلحة إلى دول عربية وبالذات مصر والسعودية والأردن.. وقد سبق لها أن مارست هذا النشاط بنجاح على امتداد إدارات الرئيس نيكسون

وريجان وصولا إلى الرئيس چورچ بوش الابن، الجديد أن إسرائيل تتدخل لأول مرة فى خصوصية تسليح القوات المسلحة الأردنية منذ توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين عام ١٩٩٦م، فى الوقت الذى تحصل فيه هى على كل ما تطلبه من مخازن الجيش الأمريكى ومنتجات شركات الأسلحة بتزكية من كافة المؤسسات الأمريكية التنفيذية والتشريعية والاستشارية.

الدول العربية عندما تعقد صفقة شراء أسلحة مع الجهات الأمريكية المختصة تتحمل من مسئوليها أصنافًا من العنت والغطرسة ما لا طاقة لبشر عليه.. أما إسرائيل فتحمل هى هذه الجهات وزر تركها لُقمة سهلة الابتلاع عربيّا وإسلاميّا ومسئولية إفناء شعبها وعدم أخلاقية الحفاظ عليها إن لم تستجب لمطالبها بالكامل.

الدول العربية غالبًا ما تعود بخفى حنين بعد شهور طويلة من الأخذ والرد والزيارات المتبادلة، إما لأن اللوبى اليهودى الأمريكى نجح فى ابتزاز بعض ممثلى الشعب الأمريكى لكى يصوتوا ضد إتمام الصفقة التى وافق عليها البيت الأبيض، أو لأن هذا الأخير رفضها لأسباب طرأت على الساحة.. أما إسرائيل فلم تعد (من واشنطن) منذ منتصف خمسينيات القرن الماضى خالية الوفاض أبدًا سواء اقتصاديّا أو تسليحيّا أو ماليّا.

الدول العربية لو نجحت فى نهاية المطاف فى عقد مثل هذه الصفقات تقوم بسداد قيمتها وتوابعها نقدًا وعدّا دون إبطاء أو تأخير حتى لو كانت تمر بظروف اقتصادية متردية أو تعانى من هبوط فى أسعار النفط، أما إسرائيل فتحصل على كل ما تطلبه إما فى شكل هبة أو تقسيطًا لقيمته على فترات طويلة وفى كثير من الأحيان تنجح فى إسقاط مديونياتها العسكرية بعد فترة وجيزة لعدم قدرتها على السداد!!.

الدول العربية لو نجحت فى اجتياز كافة هذه العقبات ووصل السلاح إلى أيدى قواتها المسلحة تتعهد ألا تستعمله إلا فى الدفاع عن النفس، أما إسرائيل فبرغم التزامها بالمنطق نفسه إلا أنها تُفلح دائمًا فى توصيف اعتداءاتها ضد الشعوب العربية بأنها دفاع عن النفس بما فى ذلك استخدامها للطائرات الأباتشى ضد المدنيين العرب داخل الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة أو داخل حدود دول الجوار.

الصراع الدائر هذه الأيام بين حق الحكومة الأردنية فى تسليح جيشها وتطوير معداته وفق رؤية قادتها وبين إسرائيل لحرمانها (الأردن) من هذا الحق يوضح على الملأ إلى أى مدى يمكن أن تميل السياسة الأمريكية إلى جانب حليفتها الإستراتيجية فى المنطقة، وهى تعرف أن هذا الميل غير مبرر على المستويين الإقليمى والعالمى وغير مُستساغ على المستوى العربى المحلى. . وإذا لم تتمكن الخبرة الأردنية من تحقيق فوز فى هذا الصراع فلن يكون السبب ضعفها أو قلة حيلتها ومحدودية إمكاناتها، لكن ستكون قدرة اللوبى اليهودى الأمريكى على استغلال العقلية البرجماتية الأمريكية لصالح حرمان الأردن من حقه فى تطوير وتحديث قدرات قواته المسلحة. ومهما كانت الأوراق التى تحرص القيادة الأردنية على استعمالها لإقرار هذه الصفقة التى هى فى أمس الحاجة إليها، سيقع الأمر فى نهاية المطاف بين يدى الكونجرس الذى يعمل ألف حساب لجماعات الضغط اليهودية الأمريكية خصوصًا وهو مقبل على انتخابات التجديد النصفية.

الأردن ليس مستهدفًا بمفرده من قبل إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية الأمريكية. . لقد سبقته مصر إلى الساحة، ويمكن القول إن الادعاءات الإسرائيلية ضد القيادة المصرية فاقت كل الحدود. . فمن ناحية اتهمت القاهرة بأنها حصلت على صواريخ من كوريا الشمالية مما دفع الكونجرس إلى المطالبة بالتحقق من هذه المعلومة قبل أن ينظر فى طلبات التسليح المصرية ولم يتوافر دليل قاطع على هذا الادعاء، ومن ناحية ثانية اتهمت مصر بأنها تمد المقاومة الفلسطينية بالأسلحة وبالرغم من مداهمة إسرائيل للحدود الفلسطينية المصرية وادعائها بالعثور على أنفاق بين الجانبين فشلت فى أن تبرهن على وجود قطع سلاح مصرية بين يدى المقاومين الفلسطينيين، ومن ناحية ثالثة ادعت إسرائيل أن تحديث القوات المسلحة المصرية يصب فى خانة الاستعداد للقيام بعدوان ضدها. . المهم أن الكونجرس فى نهاية الأمر استجاب للضغوط الإسرائيلية وقام بشطب عدد من مطالب التسليح المصرية.

هل يمكن أن نتخيل. . مجرد تخيل. . سيناريو تُطالب من خلاله دولة أو بعض الدول العربية بوقف التعاقد الأمريكى لإمداد إسرائيل بصفقة أسلحة جديدة؛ لأن امتلاكها لها يضر بالأنظمة العربية وبشعوبها ويزعزع استقرار المنطقة؟ هل يمكن أن نتصور قدرة عربية تعاضدية تملك مقومات إقناع الإدارة الأمريكية ـ وليس الضغط

عليها ـ بمساوئ مثل هذه الصفقة أو بالأضرار والسلبيات التى ستلحق حتمًا بمصالحها هى فى المنطقة؟

استكمالاً لهذا السيناريو المُتخيل . . نقول إن إسرائيل ستعلن فوراً أن هذه الدولة أو تلك الدول معادية للسامية وكذلك ستفعل مع الإدارة الأمريكية، وستعمل على الإيحاء لوسائل إعلامها بفبركة أخبار مزيفة ومُختلقة عن علاقات مشبوهة بين الطرفين العربى والأمريكى، وستوحى لأصدقائها داخل الولايات الأمريكية وفى أوروبا بتوجيه رسائل بكافة السبل إلى القيادات الأمريكية والتنفيذية والتشريعية تبين لهم فداحة الأخطاء التى وقعوا فيها حين استجابوا بلا رؤية أو حكمة للادعاءات العربية بوقف تسليح القوات المسلحة الإسرائيلية، وسيتساءل خبراؤها كيف يتسنى لواشنطن أن تستجيب لدعاوى نظام أو أنظمة لا تعترف بحقوق إنسانها وتترك مصير شعبها فى مهب الريح، وستقول وتذيع على الملأ إن ما وقع يعد بكل المقاييس تدخّلاً فى شئونها الداخلية الأمر الذى لا تقبل به ولا ترضاه . . إلخ .

هل فى مقدورنا أن نستخدم كل أو بعض هذه الأساليب دفاعًا عن حقنا فى التسلح ولو على سبيل التجربة؟؟ .

جريدة الوفد اليومية ـ ٥/ ٨/ ٢٠٠٤م

أمريكا تتبع أثر أشباح نوويات سورية وإيرانية وتحمى الذرية الإسرائيلية

أكدت التقارير التى أصدرتها الصحف البريطانية فى أوائل شهر أغسطس ٢٠٠٤م أن خبراء أسلحة الدمار الشامل الأمريكيين يتتبعون بدقة شديدة سبل انتشار تقنيات هذه الأسلحة وسبل تصنيعها ويفتشون حول تسريباتها السرية عبر شبكة العلاقات العامة التى كان يديرها عالم الذرة الباكستانى عبد القادر خان ـ الذى أقصاه الرئيس برويز مشرف عن موقعه بعد أن اعترف بنقل معلومات ذات قيمة إلى دول أجنبية، وأشارت هذه التقارير إلى احتمال حصول سوريا على تقنيات الطرد المركزى التى تجعل فى مقدورها القيام بتقنية اليورانيوم تمهيداً لصنع قنبلة نووية!!.

وتعتمد هذه المعلومة على التشكيك فى صحة ما نقل عن عبد القادر خان وما أشارت إليه الملفات الليبية التى حصلت عليها واشنطن منذ بضعة أشهر أنه ساعدها هى فقط وإيران وكوريا الشمالية على امتلاك بعض المكونات الأساسية لهذه الصناعات بشرائها من السوق العالمية السوداء، والاعتقاد باتساع مجال هذه المساعدات لتشمل دولاً أخرى مثل سوريا.

هذه المعلومة التى تحتمل الخطأ والصواب والتى تستخدمها الإدارة الأمريكية للضغط على دمشق تدفع بخبراء أمريكا إلى الاستعانة بنظرائهم الأوروبيين للتأكد من صحتها وتوفير الأدلة القوية عليها، وتجعلها تضرب عرض الحائط بكل دعاوى الدول العربية التى تطالب بمعاملة المعلومات المؤكدة بالصوت والصورة عن ترسانة إسرائيل النووية المعاملة نفسها خاصة فى ضوء ما يشاع من مساهمتها القوية فى سوقها السوداء بيعًا وشراء.

يُبرر چون لتون وكيل الخارجية الأمريكية لشئون الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أسباب اهتمام بلاده الزائد بالحد من انتشار هذه الأسلحة بأن «عبد القادر كان على صلة قوية بعدد كبير من الدول (الزبائن) الراغبة فى امتلاك أسلحة نووية عن طريق التعامل عبر أروقة السوق العالمية السوداء لهذه التجارة». هذه الخبرة الواسعة لعبد القادر خان بتجارة أسلحة الدمار الشامل المشبوهة ـ فى رأى المسئولين الأمريكيين ـ تسمح لسوريا بأن تكون واحدة من زبائنه، التى زار عاصمتها فى أواخر عام ١٩٩٠م وتسمح لها أن يقابل خبراءها سرّا فى إيران، بالرغم من عدم الإشارة إليها هى والسعودية ومصر ضمن اعترافاته التى أدلى بها للرئيس الباكستانى.

تبنى واشنطن اهتمامها هذا على معلومات غير مؤكدة وعلى حق التفتيش فى خبايا البروفيسور عبد القادر خان الذى تعتقد عن يقين أنه أخفى اتصالات بدول عربية قد يكون لديها برامج نووية، وتوفر فى الوقت نفسه حمايتها لإسرائيل التى تعد باعتراف الخبراء فى أنحاء العالم الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تعيش خارج حدود رقابة وصلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية!!.

ملف أسلحة الدمار الشامل السورى لدى واشنطن ـ مثله مثل غيره من ملفات دول العالم الثالث ـ يحتوى برامج متواضعة لصنع عدد من الأسلحة الوقائية وليس فيه ما يدل على توافر تطلعات نووية، لكن ظلال الشك التى أصبحت تحيط بأبى القنبلة الذرية الباكستانية (عبد القادر خان) جعلت جهاز المخابرات الأمريكى يعرض على الكونجرس مؤخراً تقريراً حول «تنامى الاهتمام السورى بامتلاك أسلحة نووية». وبالرغم من أن فريقًا من المتخصصين والخبراء فى البنتاجون يرى أن هذا «الاهتمام المتنامى» لا يرقى إلى مستوى البدء فى استخلاص اليورانيوم المخصب اللازم لصنع قنبلة نووية، إلا أن هذه الرؤية لا تمنع من إصرار واشنطن على ضرورة ملاحقة شبكة علاقات عبد القادر خان العامة التى كشف النقاب عنها التعاون المستجد بين أمريكا وباكستان وليبيا، وعلى مداهمة سراديب السوق العالمية السوداء لعل أى منها توفر أدلة إدانة النظام السورى.

ملف أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلى معروف ليس على مستوى واشنطن فقط بل على مستوى العالم وأسواقه البيضاء والسوداء.. معروف أنه يتضمن إلى جانب

الأسلحة الكيميائية والبيولوچية أسلحة نووية تتعدى قدراتها التدميرية ما عدده مائتا رأس نووى يكن إطلاقها من منصات أرضية ومن طائرات حربية . . أما طموحاتها المتنامية دومًا والتى تعرف عنها أجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية والأوروبية الكثير ، فليس هناك خلاف أو انقسام بين خبراء البنتاجون والخارجية الأمريكية حيالها .

أمريكا يهمها تنامى الضعف العربى على كافة المستويات . . ويعنيها فى المقام الأول ألا تصبح أى دولة عربية أو إسلامية ـ بعد باكستان ـ قادرة على صنع قنبلة نووية ولو من الحجم الأصغر . . أمريكا يهمها أن تُمسك بين يديها بأكثر أوراق الضغط التى يمكن أن تمثل مزيدًا من الإضعاف للدول العربية تجاه إسرائيل ، وليس هناك أفضل من السماح للتفوق العسكرى الإسرائيلى بأن يتواصل حتى فى المجالات التى تحرمها الاتفاقات الدولية . . أمريكا قادرة على لىِّ ذراع الحقائق وأرجلها وأدمغتها لاستخلاص مبررات محاصرة الشعوب العربية والإسلامية وإفقارها ، واليوم ليس أسهل من أن تتهم هذه أو تلك بالإرهاب وبعدم التعاون فى محاربته وبالسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .

ولا ننسى أن سوريا متهمة ومدانة بلا قرينة منذ سقطت بغداد . . مرة لأنها قامت بتخزين أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل اندحار نظام صدام حسين . . وثانية لأنها سمحت لأفراد عائلته بالمرور إلى داخل أراضيها ووفرت لهم المأوى والحماية . . وثالثة بدعم عمليات الاغتيال التى تتم ضد القوات الأمريكية فى العراق عن طريق تهريب الأشخاص والسلاح عبر حدودها المشتركة مع العراق . . إلخ ، أما حرية سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل فهى سيف مُسلط على رقبتها يرتفع وينخفض وفق احتياجات الضغط والمطالب الأمريكية الإسرائيلية المشتركة .

مطالب إسرائيل التى تتكثف ؛ لأن سوريا ما زالت تؤيد استمرار انتفاضة الأقصى التحريرية ولأنها لا تريد أن تتخلى ماديّا ومعنويّا عن دعم كوادر حزب الله اللبنانية المناضلة من أجل تحرير مزارع شبعا ولا تريد أن تستأنف مفاوضاتها مع تل أبيب حول أراضى هضبة الجولان ومياه بحيرة طبرية وفق اشتراطات حكومة أرييل شارون التعجيزية . . تلقى آذانًا صاغية من واشنطن على أمل أن تزيد من عدد بيارق حملة الدعاية الانتخابية التى تطالب بمنح الرئيس چورچ دبليو بوش الابن فرصة ثانية للبقاء

فى البيت الأبيض، وعلى أمل أن توفر للإدارة الأمريكية فرصة تجربة نموذج ضغط مختلف عن نموذج التطويع الليبى يتمثل فى التهديد بما يمكن أن تصل إليه يد أمريكا العسكرية من داخل العراق إلى الأراضى العربية القريبة والبعيدة!!.

الولايات المتحدة التى تأخذ سوريا بالظنون وترفض أن تُصدق إيران، غضت الطرف منذ حوالى ثمانية عشر عامًا عن رؤية عربية ودولية كانت تطالب إسرائيل بفتح منشآتها النووية للتفتيش بمعرفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما نشرت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية سلسلة من التحقيقات حول التصنيع النووى فى إسرائيل بناء على اعترافات موردخاى فانونو الذى كان يعمل فنيًا بمفاعل ديمونة..

أما اليوم فتوفر لها كل أسباب المناعة والقوة وتضرب عرض الحائط بكل ما تنقله لها التقارير الدولية عنها وكل ما تقدمه أجهزة استخباراتها ونظرائهم الغربيين من معلومات مؤكدة وموثقة حول تفوقها النووى وليس نواياها وطموحاتها فقط، بل وتجعل من زيارات مدير عام الوكالة الدولية الدورية مسألة روتينية لا تُقدم ولا تُؤخر؛ لأنها تساهم عن سوء نية فى إفراغها من المضمون والمعنى!

جريدة إيلاف الإلكترونية ـ ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٤م